

بحث في الأصول الاربعمائة*

كامران ايزدي مباركه
(باحث)



مقدمة

الفريق الأول من المحدثين و فقهاء الإمامية، بعد الأئمة (ع)، هم أصحابهم وتابعوهم. ونقصد بالتابعين الذين عايشوا أئمة الهدى (ع) أو كانوا معاصرين لهم، ولكنهم لم ينالوا شرف صحبتهم، فسمعوا أحاديثهم من السنة ثقة آخرين وعملوا بها. وقد اتسم هذا الفريق بسمة القيادة واعتبروا من واضعي أسس فقه الإمامية، إذ يمكن القول بأن الدورة الكاملة والجامعة لفقه الامامية وحديثهم قد بنيت على ما قام به هؤلاء من الجهد العلمي الحثيث. لقد كان من أهم الخدمات العلمية التي قدمها هؤلاء هو وضع «الأصول»، وذلك لأن معظم افراد هذا الفريق كانوا من أصحاب الأئمة (ع)، وكان كل واحد منهم المرجع الشيعي للناس في منطقة سكناه. فإذا ما صادفته مسألة جديدة شد رحاله بنفسه لمقابلة الإمام (ع) أو أصحابه الموثوق بهم. وكانوا يسجلون أحاديث المعصومين (ع) في أوراقهم ومكتوباتهم.

لم تكن هذه المدونات الروائية تخضع لتبويب أو ترتيب معين، فإذا واجه أصحابها سؤالاً أو اسئلة عن أمور فقهية أو عما يتعلق بالأئمة المعصومين من حيث أخلاقهم وآدابهم وتواريخ ولادتهم ووفياتهم ومناقبهم وفضائلهم وأمثال ذلك، كانوا يسمعون إجابات أسئلهم مباشرة من الأئمة (ع) أو من أصحابهم، ثم يدونونها في أوراقهم، فتألف من هذه الكتابات نحو ٤٠٠ مجموعة روائية اشتهرت فيما بعد باسم «الأصول الأربعمائة»^١.

إن الذين يحصرون فترة تدوين الأصول بزمان الإمام الصادق (ع) على أيدي تلامذته، يقولون عن «الأصول الأربعمائة»: «لقد وصل نشاط الشيعة الثقافي إلى أوجه على عهد الإمام الصادق (ع)، وذلك لأن انتقال السلطة من الحكم الأموي إلى الحكم العباسي أوجد فرصة من التراخي في الضغط السياسي على الشيعة على وجه العموم، في مثل تلك الفرصة المناسبة أقبل أهل العلم والمعرفة إقبالاً شديداً على مدرسة الإمام الصادق (ع) حتى وصل عدد طلابه والرواة عنه ٤٠٠ شخص. وقد قام عدد كبير من هؤلاء بتدوين الروايات التي سمعوها منه حول مواضيع شتى، كالفقه، والتفسير، والعقائد وغيرها. وقد أطلق على هذه الكتابات في تاريخ الشيعة اسم الأصول التي بلغت ٤٠٠ عدداً»^٢.

تعريف «الأصل»

بقول الشيخ آقا بزرك الطهراني [صاحب «الذريعة الى تصانيف الشيعة»]: «تعبير الأصل لا يصدق إلا على بعض الكتب الروائية، بمثلما أن «الكتاب» اسم يطلق على جميع كتب الحديث. كثيراً ما يلاحظ في عبارات علماء الرجال قولهم: الراوي الفلاني له كتاب «أصل»، أو أن له «أصلاً» وكتاباً وأنه يقول في «الأصل» كذا وكذا، أو أنه صاحب كتاب وأصل وأمثال ذلك.

إن إطلاق «الأصل» على الكتب الروائية من جانب العلماء ليس ظاهرة حديثة، بل سبق إطلاق اللفظة، استناداً الى معناها اللغوي، على أمثال هذه الكتب. أي إذا كانت جميع

أحاديث كتاب روائي قد سمعها المؤلف من الإمام (ع)، يعتبر هذا الكتاب كتاب «أصل» من بين سائر كتب المؤلف نفسه، لأنه لا يعتمد على كتابات شخص آخر، ولهذا السبب يقال إن له كتاب «أصل». أما إذا اقتبس كتاب كل أحاديثه أو بعضها من كتاب آخر، وإن يكن «أصلاً» ومؤلفه سمع تلك الأحاديث من الإمام (ع) مباشرة وأن الإمام قد أجازها بروايتها وتدوينها، فإن هذا الكتاب المقتبس لا يعتبر «أصلاً» لأن مؤلفه لم يسمع الأحاديث من الإمام مباشرة، بل استنسخها من مدونة أخرى، فهو «فرع» منها. وهذا يتفق مع قول المرحوم وحيد البهبهاني: «إن الأصل هو الكتاب الذي جمع فيه مصنفه الأحاديث التي سمعها من المعصوم أو من راويه»^٣.

فبناءً على ذلك، «الأصل» من بين كتب الحديث هو الكتاب الذي يضم بين دفتيه ما سمعه مؤلفه من المعصوم أو ممن سمعه من المعصوم، لا الكتاب الذي يأخذ من كتاب آخر، إذ في هذه الحالة لا يكون جديراً بإطلاق أسم «الأصل» عليه، بل يكون فرعاً له. وكلام النعماني عن الأصل السليم - كما سيأتي^٤ - إشارة إلى لزوم سماع الروايات في الأصل. وهكذا يكون أصل كل كتاب هو ما كتبه المؤلف فيه أولاً، وكل ما استنسخ منه يكون فرعاً له، ولذلك يطلق على المكتوب الأولي اسم النسخة الأصلية، أو الأصل^٥. في ذلك يقول صاحب «إتقان المقال»: «إن من الأقوال في «الأصل» هو أنه كتاب حديث يضم كلام المعصوم فقط. وثمة قول آخر يقول: الأصل هو الكتاب الذي يحتوي على الأحاديث المسموعة من المعصوم (ع) دون واسطة».

في أقوال علماء الرجال ترد عبارات مثل قولهم عن إبراهيم بن مسلم: «إن شيوخنا يعتبرونه من أصحاب الأصول». أو عن كتاب أحمد بن حسين يقولون: «يرى بعض من أصحابنا أنه من الأصول». وبشأن كتاب حريز قالوا: «جميع كتبه تعتبر من الأصول» وعن كتاب الحسين بن أبي العلاء قالوا: «له كتاب يعد من الأصول». وأمثال هذه الأقوال، وهي تدل على أن الأصل عندهم هو كتاب حديث يعتمد عليه ويعمل به.

وليس ببعيد القول بأن «الأصل» هو الكتاب الذي يتصف بكونه يُعتمد عليه ويضم روايات مسموعة من المعصوم (ع) بدون واسطة، كما يتضح ذلك من كثير من التراجم: «له

كتاب يعتمد عليه» أو «للاوي الفلاني كتب عديدة، مثل الحسين بن سعيد وأمثاله». بديهي أننا لا يمكن أن نقول إن كتاب كل شخص ثقة هو «أصل» وذلك لأننا لا نجد أكثر الرواة المعتمدين والموثوق بهم بين أصحاب «الأصول»، حتى إن بعضهم، مثل زرارة، الذين لا يرقى الشك إلى وثاقتهم وكونهم من أصحاب الإجماع، لا نجدهم بين أصحاب «الأصول». يتبين من هذا القول أن ليس كل كتاب معتمد «أصلاً»^٦.

يقول أحد العلماء المعاصرين في تعريف «الأصل» ما يلي: «الأصل هو الكتاب الذي يحوي الأخبار والآثار التي جمعت بقصد ضبطها وحفظها من التلف ومن النسيان، ولكي يرجع إليه الجامع أو غيره عند الحاجة»^٧.

السيد محسن الأمين، بعد استعراض بعض التعاريف، يقول: «كل هذه التعاريف لا تعدو أن تكون مبنية على الحدس والتخمين»^٨.

وربما تكون هذه النظرة ناجمة عن كون هذه التعاريف لا تستند إلى دراسة نصوص تلك الأصول. إننا من الناحية التاريخية، لا نجد هذا الاصطلاح إلا في كتب الشيعة من القرن الخامس الهجري وما بعده، وعلى وجه الخصوص في كتب ثلاثة منهم، وهم: محمد ابن محمد بن النعمان الملقب بالشيخ المفيد (توفي ٤١٢ هـ)، وأبو العباس النجاشي (توفي ٤٥٠ هـ) وأبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (توفي ٤٦٠ هـ)، وذلك لأننا عند دراسة فهرست الطوسي والنجاشي نستنتج أن «الأصل» صفة مستقلة تطلق على بعض كتب الحديث، ولعل الاستعمال الأول استند إلى المعنى اللغوي للفظ «أصل» والتي كانت تطلق على كتب أخرى أيضاً ثم تبلور مفهومها في اصطلاح جديد. و دليلنا على ذلك نموذجان نكتفي بهما من فهرست الطوسي:

١. جاء في مقدمة الكتاب: «إني عندما بحثت بدقة عن أعمال عدد من كبار المحدثين الشيعة - والتي تسرد كتب محدثي الإمامية والأصول التي رووها - لم أجدها فيها، ما عدا ما جمعه أبو الحسن بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، وذلك لأنه ألف كتابين تحدث في أحدهما عن الكتب، وفي الآخر عن الأصول»^٩.

٢. في أحوال بندار بن محمد بن عبد الله يقول: «له عدة كتب، منها كتاب الطهارة،



وكتاب الصلاة، وكتاب الصوم، وكتاب الحج، وكتاب الزكاة، وغيرها مما كتبت بترتيب كتب الأصول وعلى نسقتها.^{١٠}

على الرغم من أن الطوسي استعمل لفظة «أصل» أكثر من غيره، إلا أننا لا نجد في أي موضع من كتابه، ولا من كتب معاصريه، تعريفاً لمفهوم «الأصل».^{١١}

واستناداً إلى أقدم المصادر، فإن أول من استعمل تعبير «الأصل» في قبال: كتاب، مصنف، رسالة، نوادر وغير ذلك، هو الشيخ المفيد، إذ ينقل عنه ابن شهر آشوب قوله إن الإمامية، منذ أيام أمير المؤمنين على (ع)، حتى عهد أبي محمد الحسن العسكري (ع) ألفوا ٤٠٠ كتاب تسمى الأصول، والهدف من ذلك هو أن يقولوا إن الراوي الفلاني له مؤلف في الأصول.^{١٢}

اذن، إذا أخذنا بنظر الاعتبار تقدم الشيخ المفيد على الشيخ الطوسي والنجاشي، وأنه في آخر كلامه يقول إن هدف علماء الإمامية هو تبيان كون الراوي الفلاني كتب «اصلاً»، فإننا نستنتج من ذلك أن هذا الاصطلاح كان متداولاً بين المحدثين وعلماء رجال الشيعة، على الرغم من أن شيئاً عن هذا لم يصلنا منه. وبناء على ذلك ليس من السهل إثبات أن مصطلح «الأصل» قد استعمله بصورة مستقلة هؤلاء العلماء الثلاثة، وإن كان النقد موجهاً إلى كل تعريف من تلك التعاريف. إلا أن البحث في التعاريف الماضية، وما سيأتي فيما بعد، لا ي بقي مجالاً للشك في أن «الأصل» عنوان مستقل يطلق فقط على بعض كتب الحديث التي لها ميزة خاصة.

الفرق بين «الأصل» و «الكتاب»

الشيخ عبدالله المامقاني، العالم الكبير بالرجال، يقول في هذا الباب: «ليس ثمة شك في اختلاف «الأصل» عن «الكتاب»، وذلك لأننا كثيراً ما نشاهد في كتابات علماء الرجال أنهم يقولون بشأن أحد الرواة: «كان له (أصل) وله كتاب».

ينبغي أن نقرأ ما يقوله الشيخ الطوسي بشأن زكريا بن يحيى الواسطي: «له كتاب (الفضائل) وله (أصل) ايضاً». فلو كان الكتاب والأصل شيئاً واحداً لما كان كلامه دقيقاً.

كما أننا نقرأ له بعض العبارات يقول فيها: «للراوي الفلاني كتابان أو عدد من الكتب». ولكنه لا يقول أبداً أن الراوي الفلاني كان له أصلان أو عدة أصول.^{١٣} بل يذكر أصلاً مفرداً لأي صاحب أصل، لا تنفية ولا جمعا.

لعلنا نستطيع أن نعثر على العلة في الرأي القائل: بالنظر لأن الأصول غالباً ما تكون عديمة الترتيب والتبويب، وأن صاحب الأصل يجمع جميع الروايات التي سمعها من المعصوم (ع) أو من أحد أصحابه في كتاب واحد، فمن الطبيعي أن يكون صاحب مجموعة روائية واحدة تسمى «الأصل». أما الكتاب الذي غالباً ما يكون جامعاً لروايات تخص موضوعاً خاصاً، يكون متعدداً بحسب تعدد أبوابه ورواياته المختلفة.

ويضيف صاحب الرأي قائلاً: ثم إن كتب المحدثين الشيعة ومصنفاتهم أكثر من ٤٠٠ عدداً، فقد ذكر علماء الرجال لابن أبي عمير ٩٤ كتاباً، ولعلي بن مهزيار ٣٥ كتاباً، وللفضل بن شاذان ١٨٠ كتاباً، وليونس بن عبد الرحمن أكثر من ٣٠٠ كتاب، ولمحمد بن محمد بن إبراهيم أكثر من ٩٠ كتاباً، ومجموعها يفوق ٦٧٩ كتاباً لخمسـة اشخاص فقط، فما بالك بمالسائر العلماء الآخرين. لذلك لابد من وضع عنوان خاص لبعض كتب الحديث واستثناء غيرها من هذه التسمية.

أما الفروق التي ذكرت للتمييز بين (الأصل) و(الكتاب) فهي:

١. ينقل وحيد البهبهاني عن عالم لا يذكر اسمه قوله: «الأصل هو المجموعة التي تضم كلام المعصوم (ع) فقط، أما في الكتاب فبالإضافة إلى كلام المعصوم (ع) قد يضم بين تلافيفه كلام المؤلف أيضاً». ولتأييد هذا الكلام يستشهد القائل بقول للشيخ الطوسي في ذكر أحوال زكريا بن يحيى الواسطي جاء فيه «له كتاب (الفضائل) وله أصل أيضاً». يقول المرحوم وحيد البهبهاني إن الاستشهاد بكلام الشيخ بقصد تأييد هذا الرأي يدعو للتأمل، إلا أن رأيه قريب إلى الواقع إلى حد ما وله بعض التأثير في إثباته. ثم يشير إلى ناقدتي الدعوى فيقول: ثمة اعتراض على هذا الأمر بالنظر إلى أن الكتاب أعم من الأصل^{١٤}، ولكنه يعود ليقول إن هذا الاعتراض غير صحيح، لأن القصد هو بيان الفرق بين الكتاب الذي ليس أصلاً ويقف مقابلاً له، والكتاب الذي هو أصل، كما أن حصر تسمية ال ٤٠٠

مجموعة بالأصول يعود إلى هذا الأمر.

و الاعتراض الآخر الموجه إلى هذا القول هو أن في كثير من الأصول نجد كلاماً للمؤلف أيضاً، ولكن في كثير من الكتب لا وجود لكلام المؤلف إضافة إلى كلام المعصوم، مثل كتاب سليم بن قيس^{١٥}، فيرد على ذلك قائلا: «إن هذا الاعتراض، كما ترون، ليس سوى مجرد ادعاء، كما أن شذوده عن الواقع لا يخفى على كل مطلع على أحوال الأصول. نعم إذا ادعى أن كلام الكاتب قد شوهد بين طيات بعض الأصول، فانه لا يكون احتمالاً بعيداً عن الواقع، ولا يتعارض مع الدعوى المذكورة.» ولكن ما الدليل على أن كتاب سليم ابن قس ليس من كتب الأصول؟ من الملاحظ أن كثيراً من التراجم تدل على أن جميع كتب الأصول لم تكن متعينة عند القدماء. يتبين من كلام الشيخ على أحمد بن محمد بن نوح^{١٦} أن كتب الأصول كانت تمتاز بترتيب خاص^{١٧}.

٢. يستخرج المرحوم المامقاني من ذيل كلام وحيد اختلافاً آخر، وهو انه يتضح من كلام الشيخ أن كتب الأصول، بحسب رأى أصحابها، كانت ذات ترتيب خاص، إلا أنه يرد هذا قائلاً إن معظم الكتب هي هكذا، فاذا كان يقصد بالترتيب الخاص شيئاً غير ترتيب الكتاب، فالكلام اجمالي غامض^{١٨}.

٣. ثمة فرق آخر بين الأصل والكتاب، وهو أن الكتاب ينتظم في أبواب وفصول، بينما الأصل مجموعة من الأخبار والروايات لا ينتظمها تبويب ولا ترتيب. إلا أن هذا الرأي مردود أيضاً، لأن كثيراً من الأصول مبوبة.

٤. بعد الإشارة إلى النظريتين المذكورتين و بيان الاعتراضات عليهما وأجوبتهما، يقول وحيد البهبهاني: «إنني أعتقد أن الأصل كتاب جمع فيه المؤلف الأحاديث التي يرويها عن المعصوم (ع) أو عن رواته. أما الكتاب أو المصنف، اذا ضم أحاديث موثوق بها، فانها تكون غالباً مقتبسة من الأصول. وبقولنا «غالباً» نشير الى أن بعض الأحاديث ترفع الى المعصوم عن طريق العنقة^{١٩}، وأن وجود أمثال هذه الأحاديث في المجموعة الروائية يعني أنها ليست أصلاً^{٢٠}».

٥. روايات الأصول تكون مروية عن المعصوم (ع) وجهاً لوجه وبدون واسطة، وكتب

غير الأصول تقتبس منها. وعليه فإن هذه المصادر تعتبر أصولاً لأن الكتب الأخرى تقتبس منها^{٢١}.

والاعتراض على هذا الكلام هو وجود كتب كثيرة لأصحاب الأئمة (ع) مستقاة من السماع وبالمواجهة، وفيهم من لم يأخذ عن الأئمة (ع) بالواسطة، ومع ذلك فلم تعتبر كتبهم من الأصول^{٢٢}.

٦. الاختلاف السادس أشبه بالخامس. يقول العلامة الطباطبائي: «إن الأصل في اصطلاح المحدثين الإمامية هو الكتاب الموثوق به والذي لم يؤخذ من كتاب آخر، كما أنه يستعمل بمعنى الكتاب مطلقاً^{٢٣}».

أما هل الأصل أهم من الكتاب، وهل جميع الأصول موثوق بها، وهل أهمية الأصل تعتبر اختلافاً رئيساً معترفاً به، أم لا، فهي أسئلة سوف نجيب عنها في المستقبل.

٧. صاحب «أعيان الشيعة» يرى ميزة الأصل عن الكتاب في كثرة عدده أو في شهرة صاحبه^{٢٤}.

إن عدد الأصول يبلغ نحو ٤٠٠ وهو أقل، قياساً إلى كتب الأصحاب^{٢٥}. لذلك فإن كثرة عدد الأصول لا تكون امتيازاً لها على سائر المجموعات الروائية^{٢٦}. كما لا يمكن قبول شهرة مؤلفي الأصول امتيازاً لها، وذلك لأن بعض كتب مؤلف ما يعتبر أحياناً أصلاً وأحياناً كتاباً. فالشيخ الطوسي، مثلاً، ينسب إلى اسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي النصر السكوني كتباً عديدة، ثم بعد بيان كيفية توصله إلى كتبه، يقول: «وله أصل» ويعتمد عليه في أسناده^{٢٧}.

يرى أحد العلماء المعاصرين البارزين أن جميع هذه الأقوال، وخاصة في تفسير «الأصل» ترجع إلى أمر واحد، ويخلص إلى القول: «إن الأصل عبارة عن مجموعة من الأخبار والروايات جمعت حفظاً لها من الضياع والنسيان والتلف وما إلى ذلك لكي يرجع إليها المؤلف أو غيره عند الحاجة. ولما كان هذا هو الهدف من تدوينها، فإن أغلب ما يدون في الأصل أو في كتاب آخر، من أجل حفظه، لا ينقل في الأصل، ولا يكون لكلام المؤلف أو غيره وجود فيه إلا على أدنى حد. وهذه الميزة لا توجد في الكتاب^{٢٨}.



أهمية الأصول الأربعمئة

إن من أهمية الأصول هو أن احتمال الخطأ والسهو والنسيان وأمثال ذلك في كتب الأصول المقتبسة شفاهاً من الإمام أو ممن سمع منه أقل بكثير مما يرد في كتاب مقتبس من أصل آخر. ثانياً الاطمئنان من أن الألفاظ المذكورة في الأصل قد صدرت من الإمام نفسه. فإذا كان مؤلف الأصل من المحدثين الموثوق بهم والجامع للشروط، فإن حديثه يكون صحيحاً وحجة، وهذا ما تعارف عليه القدماء أيضاً.

يعدد الشيخ البهائي خصائص الحديث الصحيح كما يلي:

١. وجود الحديث في كثير من الأصول الأربعمئة التي رواها أساتذة الحديث بالطرق المتصلة بأصحاب الأئمة (ع)، والمقصود هي الأصول التي كانت متداولة عندهم يومذاك، وكالشمس في رابعة النهار مشهورة عندهم.

٢. تكرار الحديث في أصل واحد أو أصليين بإسناد مختلف وعن طرق متعددة.

٣. وجود الحديث في أصل منسوب إلى من أجمع على صدقه، مثل زرارة، ومحمد بن مسلم، وفضيل بن يسار، أو أن يكون في أصل أجمع علماء الإمامية على صحة نقله الروايات عن طرق صحيحة، مثل صفوان بن يحيى، ويونس بن عبد الرحمن، وأحمد بن محمد بن أبي النصر البيزنطي، أو أن يكون في أصول أشخاص أجمع العلماء على العمل برواياتهم، مثل عمار الساباطي وأمثاله الذين ذكرهم الشيخ الطوسي في كتابه «العُدَّة» كما أن المحقق أيضاً قد ذكرهم في بحث (التراوح) نقلاً عن كتاب الشيخ الطوسي^{٢٩}.

يقول المحقق الداماد في هذا: «لابد من ملاحظة أن الاقتباس من الأصول الصحيحة الموثوق بها ركن من أركان صحة الرواية»^{٣٠}.

بناء على ذلك، كان مجرد وجود الحديث في أحد الأصول الصحيحة الموثوق بها لدى العلماء قديماً يدعو للحكم عليه بالصحة. أما فيما يتعلق بسائر الكتب المعتمدة فقد كانوا يصدرون الحكم بصحة رواياتها بعد دفع الاحتمالات المخلة بالاطمئنان إلى صدورها من المعصوم، إذ إن مجرد وجودها في تلك الكتب والوثوق بمؤلفيها وبحسن عقائدهم لم يكن كافياً لهم. لذلك فإن كتب الأصول، من حيث الاطمئنان القوي بصورها عن



المعصوم وكونها حجة وصحيحة، تمتاز على سائر الكتب بأهمية خاصة. ينبغي أن لا يغرب عن البال، على كل حال، أن ميزة الأصول ناجمة من الميزة الموجودة في مؤلفيها، لأنهم كانوا على درجة عالية من الدقة في ضبط تدوين الأحاديث وحفظها، مما لم يكن يتوافر لدى الآخرين، ولهذا السبب كانوا ممدوحين لدى الأئمة ومقربين إليهم. لذلك إذا قال علماء الرجال في ترجمة أحدهم «... وله أصل» فذلك يدل على المدح، لأن القول بأنه مؤلف أصل يعني اتصافه بالدقة والضبط والحفظ والاحتياط من النسيان والسهو والاستعداد لاستيعاب كل ما يصدر عن معادن العلم والحكمة.

يروى السيد رضي الدين علي بن طاووس في «منهج الدعوات» بسنده عن نفسه و عن محمد بن عبدالله بن زيد النهشلي عن أبيه أنه قال: «كان عدة من أصحاب الإمام الكاظم (ع) من شيعته ومريديه يحضرون مجلس درسه حاملين معهم أقلاماً من الآبنوس اللطيف الناعم، وعندما كان الإمام يتفوه بكلمة أو يصدر فتوى في مسألة ما، سرعان ما كان هؤلاء يدونون ذلك بكل دقة»^{٣١}

الشيخ البهائي يقول: «قال لنا كبار العلماء إن طريقة أصحاب الأصول كانت أن يدونوا ما يسمعون من حديث من الإمام في أصولهم لكي يتجنبوا فقدان والنسيان بمرور الزمان»^{٣٢}

المحقق الداماد، في الراشحة الحادية والعشرين من رواشحه، يقول: «يقال إن أصحاب الأصول عندما كانوا يسمعون حديثاً من أحد الأئمة كانوا يبادرون الى تسجيله فوراً في أصولهم»^{٣٣}

إن المزيا التي كانت في الأصول و في مؤلفيها حملت علماء الإمامية على الاهتمام الكبير بالقراءة والرواية والحفظ والتصحيح وترجيحها على المؤلفات الأخرى. إن الذين يؤيدون هذه الدعوى يطلبون تخصيص الأصول. بفهرست يختص بها وبيان كون علماء الإمامية قد وضعوا التراجم والشروح لمؤلفي الأصول، بصورة مستقلة ومنفصلة عن سائر المؤلفين والرواة، كما فعل الشيخ أبو الحسن أحمد بن حسين بن عبيد الله الغضائري، المعاصر للشيخ الطوسي.

لقد جمع الشيخ الطوسي في فهرسته أصحاب الأصول والمؤلفين الآخرين، لأن بين المؤلفين أناساً من أصحاب الأصول، ويلزم تكرار اسمائهم في كلا الكتابين. فللحيلولة دون هذا التكرار جمع المؤلفين وأصحاب الأصول في مجموعة واحدة^{٣٤}.

وحيد البهبهاني لا يرتضى القول بأن مجرد كون الشخص صاحب أصل يميزه عن غيره، ويقول: «على ما اذكر، خالي وجدي (المجلسي الاول والثاني، رحمهما الله تعالى) كانا يعتبران أصحاب الأصول متميزين عن غيرهم، إلا أن هذا عندي موضع تأمل وتفحص، إذ إن كثيراً من المؤلفين الشيعة وأصحاب الأصول يميلون الى مذاهب باطلة، على الرغم من أن كتبهم - حسب تصريح الشيخ الطوسي - تقف على رأس قائمة الكتب المعتمدة. كما أن حسن بن صالح بن حي، على الرغم من أنه صاحب أصل، إلا أنه (بتري)^{٣٥} المذهب وينبغي أن لا يعمل بالروايات التي تأتي عن طريقه وحده، كما يقول الشيخ الطوسي في «التهذيب»، كذلك علي بن أبي حمزة البطائني الذي وردت بشأنه عبارات ذم^{٣٦}».

أما الشيخ المفيد، في مدحه لجماعة رداً على كلام الشيخ الصدوق، يقول في رسالته: «إنهم من أصحاب الأصول المدونة»، إلا أن الاستفادة الحسنة من هذا القول لا تخلو من تحفظ، خاصة بعد التدقيق فيما قلناه.

و فضلاً عن أن من بين أصحاب الأصول أشخاص مثل أبي الجارود^{٣٧}، وعمر السباطي^{٣٨}، وسماعة^{٣٩}، فمن الواضح أن الأضعف من ذلك هو اعتبار كون الراوي وأصحاب الكتب من أسباب الحسن.

يقول صاحب «المعراج»: «كون الراوي صاحب كتاب لا يخرج من المجهولية، إلا عند بعض ممن لا أهمية لرأيهم»^{٤٠}. القهبائي، مثلاً، يقول: «يتبين من خطبة النجاشي أن مدح الراوي لكونه صاحب كتاب ومصنف أكثر من مدحه لكونه صاحب أصل... إلا أن هذا الاستنتاج من كلامه غير صحيح، لأن النجاشي في مقدمة فهرسته، إنما هو يرد على المخالفين الذين انتقدوا الشيعة واتهموهم بأنهم يفتقرون إلى علماء كبار»^{٤١}.

واخيراً يقول وحيد البهبهاني: «الظاهر أن كون الراوي صاحب أصل يسبغ نوعاً من

الحسن عليه، ولكنه ليس الحسن المصطلح عليه في علم الرجال، بل هو مثل وصفه بأن له مؤلفات كثيرة، أو جيدة وما إلى ذلك، فوصفه بأنه صاحب كتاب يعتبر حسناً في المؤلف. ولعل قصده مما قيل في هذا الشأن يشبه ما قيل في حسن بن أيوب من أن «كون الراوي صاحب كتاب يعد مدحاً له»^{٤٢}.

هنالك تفسير آخر لأقوال علماء الرجال مضمونه يدل على مدح صاحب الأصل و حسن حاله، وذلك لأن هذا الزعم يمكن إثباته في أحوال جميع أصحاب الأصول، باستثناء أفراد قليلين منهم، مثل أبي الجارود، إذ إن إضعافه ناجم عن انتمائه إلى مذهب منحرف، ولذلك يترك العمل برواياته الخاصة، وليس لانتهاكه بالكذب وأمثال ذلك مما يسقط جميع رواياته على وجه الإطلاق.

وهكذا يمكن أن نصل إلى النتيجة الكلية القائلة - كما سبق في نقل قول صاحب الذريعة - بأن كون الراوي صاحب أصل يعتبر قرينة على حسنه ووثاقته. وعلة ذلك تكمن في أن منزلة صاحب الأصل عند علماء الحديث أرفع من منزلة مؤلف كتاب النجاشي مثلاً، في ترجمة إبراهيم بن مسلم عزيز يقول: «ثقة، وعده شیوخنا من أصحاب الأصول»^{٤٣}.

الشيخ الطوسي يقول عن حسن بن أبي العلاء: «له كتاب يعتبر من الأصول»^{٤٤}. وهكذا يمكن استنتاج الرأي المذكور من اهتمامه واعتبار كتابه أصلاً ومن فحوى كلامه. إلا أن الأمر المهم الآخر هو: هل هذا الإهتمام الفائق ورفع منزلة الأصول على منزلة الكتاب يعني أن تلك الأصول مستقاة مباشرة من المعصومين (ع) بحيث لا تكون هناك حاجة إلى مزيد من التحقيق والبحث عن القرائن في سند الرواية ونصها؟

الجواب هو إن هذه العناية الفائقة ليست دليلاً على حتمية صدور تلك الروايات عن الأئمة (ع)، وذلك لأنه بعد مضي القرون ووقوع الحوادث المؤلمة على امتداد تاريخ التشيع، وكثرة الأخطاء والاشتباكات والزلات، واحتمال تداخل بعض الأصول المعتمدة في غيرها، لا يمكن القبول بهذه الفكرة ابداً^{٤٥}. لذلك فليس ثمة فرق بين الروايات المنقولة من الأصول والكتب، ولا بين الأصول والكتب من حيث ضرورة التحقيق فيها.

يقول العلامة المجلسي: «إن الأصول الأربعمئة معتبرة، بل هي أوضح من الشمس في رابعة النهار»^{٤٦}.

على فرض إمكان قبول هذا بشأن الأصول، إلا أن القبول بآحاد رواياتها واحدة واحدة بحيث لا نحتاج الى تصحيحها ولا التحقيق عن راويها غير ممكن، إذ على الرغم من امتياز الكتب الاربعة على سائر الكتب، فاننا ما زلنا مضطرين الى التحقيق في أسانيدھا ونصوصھا.

قد يوجه النقد الى هذا استناداً إلى قول الشهيد الثاني: «لقد استقر رأي العلماء المتقدمين على المصنفات الأربعمئة التي يسمونها الأصول وأصبحت معتمدة عندهم»^{٤٧}. كانت تلك الأصول موضع ثقة القدماء ويستندون إليها، ولذلك فعلينا نحن أن نقندي بهم، ونعمل بها.

في الرد على هذا نقول إنه يقول بعد ذلك: «أفضل الكتب المستقاة من الأصول هي: الكافي، والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه»^{٤٨}. إلا أن اعتمادهم على تلك الأصول لا ينفي الضعف عن بعض رواياتها. إننا الآن نعتد تلك الكتب الأربعة، على الرغم من أننا نعلم الضعف في بعض رواياتها، وهذا ما يمكن أن نستخلصه من أسلوب الشهيد الثاني نفسه في الفقه^{٤٩}.

عدد الاصول

إن مما يؤسف له عدم معرفة عدد الأصول وأصحابها لا تحقيقاً ولا تقريباً. يقول الشيخ الطوسي في بداية كتابه «الفهرست»: «إنني لا أضمن ذكر جميع أصحاب الكتب والأصول بصورة مستوفاة، وذلك لأن انتشار المحدثين الشيعة وتشتتهم في مختلف المدن يجعل من الصعب جمع مصنفاتهم وضبطها»^{٥٠}.

في الوقت الذي يعترف فيه شيخ الطائفة، ذلك المحقق المتتبع الكبير، بعجزه عن استقصاء أصحاب الأصول، فاننا أجدر بمثل هذا الاعتراف، لأنه كان أقرب جداً من زمان أصحاب الأصول وكان أقدر على الوصول إلى الأصول نفسها، خاصة إن مكتبة سابور بن

اردشير الكبيرة ومكتبة استاذة السيد مرتضى العظيمة ذات الثمانين ألف كتاب، كانتا تحت تصرفه.

إلا أن المشهور المقطوع به لدى علماء الإمامية يدل على أن عدد أصحاب الأصول لم يكن يقل عن ٤٠٠. يقول المرحوم الطبرسي (توفي ٥٤٨ هـ): «٤٠٠ عالم مشهور روى عن الإمام الصادق (ع)، ومن إجاباته عن مختلف الأسئلة دُونَ ٤٠٠ كتاب معروف [أطلق عليها اسم الأصول]، وقد رواها أصحاب الإمام الصادق (ع) وأصحاب إبيه الإمام الباقر (ع) وأصحاب ابنه الإمام الكاظم (ع)». ^{٥١}

المحقق الحلي (توفي ٦٧٦ هـ) يقول: «من أجوبة جعفر بن محمد (ع) دُونَ ٤٠٠ كاتب ٤٠٠ كتاب سميت بالأصول». ^{٥٢}

يقول الشيخ حسين بن عبد الصمد: «من الأجوبة التي كان الإمام الصادق (ع) يرد بها عن مختلف الأسئلة لم يدون سوى ٤٠٠ كتاب بأيدي ٤٠٠ كاتب، سميت بالأصول، وهي في مختلف العلوم». ^{٥٣}

يقول مير داماد في هذا الشأن، «المشهور بين العلماء هو أن عدد الأصول يبلغ ٤٠٠ كتاب كتبها ٤٠٠ كاتب من أصحاب الإمام الصادق (ع) ممن كان يحضر دروسه، وقد بلغ عدد أصحابه ٤٠٠٠ ألفوا الكثير من الكتب والمصنفات. أما الكتب التي حازت الثقة والاعتماد فكانت تلك الأصول الأربعمئة». ^{٥٤}

يصف أحد الكتاب المعاصرين الأصل بأنه «كتاب روائي منقول عن الإمام الصادق (ع) عن طريق السماع» ويقول إنها كانت نحو ١٠٠ كتاب، وهو يبرهن على ذلك بقوله إنه على حد تتبعه لم يجد أكثر من سبعين ونيف من الكتب التي أطلق عليها اسم الأصول، وإن الشيخ الطوسي، الذي وعد بجمع كل الكتب والأصول، لم يشر إلا إلى ٥٩ أصلاً في فهرسته. ويأتي هذا الكاتب بدليلين آخرين لإثبات مدعاه:

الاول هو أن الشيخ الطوسي، في ترجمة محمد بن أبي عمير (توفي ٢١٧ هـ) يقول: «بعد نقل هذا الخبر، رواه مئة من الرواة عن الإمام الصادق (ع)». ^{٥٥} ثم بعد ذلك يضيف قائلاً إن ابن أبي عمير هو الراوي لأكثر نسخ الأصول.

الثاني هو ما قاله الشيخ الطوسي في ترجمة حميد بن زياد نينوس (توفي ٣١٠هـ): «له عدد كبير من الكتب بعدد كتب الأصول»^{٥٦} ثم يقول: «لم يذكر عدد كتبه، إلا أن النجاشي قد أورد له ١٦ مؤلفاً». إذن، على أقوى الاحتمالات، لابد أن يكون له مئة كتاب. وعليه فإن القول المشهور ناجم عن تعريف الأصل على أنه كتاب يعتمد عليه، أو أنه مصدر روائي منقول عن كتاب آخر، وأمثال هذه التعاريف. وليس ثمة شك في أن مصادر أحاديث الشيعة، على ما يقول السيد محسن الامين، تبلغ ٦٦٠٠. ويمكن أن يكون عدد الكتب المعتمدة ٤٠٠ كتاب، وهي التي يعبرون عنها بالأصول الأربعمئة^{٥٧}.

يرى الكاتب أن هناك عدداً من الاعتراضات على ذلك:

١. إن تعريف الأصل بكونه كتاباً يضم احاديث جمعت عن طريق السماع فقط، مرفوض، وذلك لأن كثيراً من كتب الأصحاب - بحسب ما مر من تعريف الاصل واختلافه عن الكتاب - تضم احاديث مدونة من السماع، ولكنها لا توصف بكونها أصلاً، بالنظر لتصريحات علماء، مثل الشيخ المفيد، بأن أربعة آلاف راو موثوق بهم قد رَووا عن الإمام الصادق (ع). وقد كان كثير من هؤلاء من أصحاب الكتب التي دونوا فيها الأحاديث التي سمعوها من الإمام، وهؤلاء يتجاوز عددهم ٤٠٠ مؤلف، ومع ذلك لم توصف كتبهم بأنها من الأصول، سوى عدد قليل منها، لوجود خصائص سبق ذكرها، أطلق عليها اسم الأصول.

٢. إن عدم ذكر سبعين ونيف من الأصول في فهارس الشيخ الطوسي والنجاشي ليس دليلاً على حصر الأصول في هذا العدد أو أكثر منه، وذلك، خلافاً لادعاء الشيخ الطوسي والنجاشي، لم يرق هذان بالاستقصاء التام لآثار الإمامية، خاصة الشيخ الطوسي الذي يصرح في بداية فهرسته أنه لا يضمن استيفاء جميع كتب الأصحاب وأصولهم، بسبب كونهم مشتتين في مختلف البلدان. لذلك فإن عدد الأصول المذكور في الفهرستين ليس هو العدد الواقعي.

٣. أما كون أحمد بن محمد بن عيسى قد روى عن محمد بن أبي عمير كتب مئة من رواة الإمام الصادق (ع) فأمر لا يعني أننا يجب أن نقول إن عدد كتب الاصول هو ١٠٠، إذ

يحتمل أن يكون من بين أولئك الرواة من كتب عدداً من الكتب، وفي هذه الحالة تتجاوز كتبهم المئة، هذا بالإضافة إلى أن كثيراً من الرواة عن الإمام الصادق (ع) لم توصف كتبهم بالأصول، كما سبق القول. وقد يكون بعضهم، أو حتى كلهم، لم يكونوا من أصحاب الأصول.

٤. إذا كان حميد بن زياد قد ألف كتباً بعدد الأصول، بينما لم يذكر النجاشي سوى ١٦ منها، كيف يمكن أن نخمن أن عدد الأصول كان مئة؟ ثم ما العلاقة بين ١٦ و ١٠٠؟ وإذا وافقنا على أن عدد كتبه كان أكثر بكثير مما ذكره النجاشي، فلا يمكن أن يكون هناك تفسير منطقي للعدول عن ٤٠٠ إلى ١٠٠.

٥. وأخيراً، إنه في تسوية العدد المشهور للأصول يستحسن وجهة نظر معينة. اننا بقبول وجهة النظر هذه وكثير غيرها مما لم يذكرها، لا نجد ما يمنع من القبول بالرأي المشهور، ولا يبقى أي دليل على حصر عدد الأصول بمئة.

تاريخ تدوين الأصول

إن تواريخ تأليف الأصول وتواريخ وفاة أصحابها ليست مذكورة بصورة دقيقة في كتب الرجال عند الإمامية، على الرغم من أننا على معرفة بهذه الأمور بشكل إجمالي. إن ما يمكن القول به قاطعين هو أن هذه الأصول لم تجمع قبل زمان الإمام علي بن أبي طالب (ع) ولا بعد عهد الإمام العسكري (ع)، وذلك لأن تسميتها بالأصول تقتضي أن تكون مروية في أيام الأئمة المعصومين (ع) وأنها مأخوذة من الأئمة مباشرة أو من أصحابهم الذين سمعوها منهم. في هذه الحالة يمكن القول بأن تأليف هذه الأصول قد جرى منذ أيام الإمام أمير المؤمنين (ع) حتى أيام الإمام العسكري (ع). وهذا هو ما قصد إليه الشيخ المفيد من العبارة التي نقلت عنه في «معالم العلماء» وخلاصتها هي أن الإمامية قد دونت ٤٠٠ كتاب باسم الأصول من زمان أمير المؤمنين (ع) إلى أيام الإمام العسكري (ع)، وقوله: «إن فلاناً له كتاب أصول» يرمي إلى هذا المعنى.

لابد من الانتباه إلى أن الشيخ المفيد لم يكن يقصد حصر جميع كتب الإمامية و

مصنفاتهم خلال تلك الفترة في كتب الأصول فقط، وذلك لأنه كان، دون شك، على علم بكبار محدثي الشيعة الذين صنفوا الكتب الكثيرة، مثل هشام الكلبي الذي ألف أكثر من ٢٠٠ كتاب، وابن شاذان الذي كتب ١٨٠ كتاباً، وابن دؤل الذي ألف نحو مئة كتاب، وابن أبي عمير الذي كان صاحب ٩٠ كتاباً، وكثيرين ممن ألفوا ثلاثين أو أكثر، وهذه الكتب أكثر بكثير من العدد المذكور.

وهو لم يقصد ايضاً أن يقول إن تأليف تلك الكتب وجمعها تدريجياً لم يكن ضمن تلك الفترة كلها، إنما هو أراد أن يخبر عن تأليف تلك الأصول فيما بين الزمانين المذكورين. فبناء على ذلك ليس هناك أي تعارض بين كلام الشيخ المفيد وتصريحات الشيخ الطوسي والمحقق الحلي والشهيد الأول والشيخ حسين عبدالصمد والمحقق الداماد وأمثالهم من كبار علماء الإمامية الذين قالوا: إن الأصول الأربعمئة قد ألفت في زمن الإمام الصادق (ع) من تدوين إجاباته عن أسئلة كانت تطرح عليه. كما أن أحداً من علماء الإمامية لم يقل ما يخالف ذلك.

لذلك يمكن القول إجمالاً إن تاريخ تأليف أكثر هذه الأصول - إلا القليل منها - قد تم في زمان اصحاب الإمام الصادق (ع)، سواء أكان أولئك من أصحاب الامام الصادق (ع) نفسه، أو من أصحاب الامام الباقر (ع) قبله، أو ممن أدركوا الامام الكاظم (ع) بعده. إن ما يؤكد هذا العلم الإجمالي - بعد أن علمنا أن أياً من كبار علماء الإمامية لم يقل خلاف ذلك - هو السيرة التاريخية لرواتها ومؤلفيها في أصعب الظروف وأشقها والمصائب والمحن التي تحملوها يومذاك. كثيراً ما كان يتفق أنهم لم يكونوا قادرين على استقاء معلوماتهم الدينية من منابعها مباشرة الى أن هيا الله تعالى لهم الفرصة في فترة الرحمة وانتشار علوم آل محمد (ص). وما تلك الفترة سوى فترة ضعف الحكومات الاموية والعباسية، وانصراف رجال الحكم عن أهل الدين ورجاله.

بدأت تلك الفترة في أواخر الحكم الأموي بعد هلاك الحجاج بن يوسف في ٩٥ هـ حتى انقراضه بموت مروان في ١١٣ هـ وأوائل الحكم العباسي إلى أوائل حكم هارون الرشيد الذي تسلم الحكم في ١٧٠ هـ. وقد شملت هذه الفترة أواخر زمان الإمام الباقر (ع)

الذي توفي في ١١٤هـ. وكل عصر الإمام الصادق (ع) الذي توفي في ١٤٨هـ، وبعضاً من أيام إمامة الإمام الكاظم (ع) الذي توفي في ١٨٤هـ.

ومما يؤكد هذا القول أيضاً الدقة التي نراها في مؤلفي الكتب والأصول في كتب الرجال والفهارس التي ذكروا فيها عناوين مصنفاتهم. وقد جاء في عدد من هذه الكتب أن عدد أصحاب الأئمة (ع) بلغ نحو ٤٥٠٠ شخص، وعدد المؤلفين منهم لا يتجاوز ١٣٠٠ من الرواة. فإذا فرضنا أن عدد طلاب الإمام الصادق كان ٤٠٠٠، فلا يبقى للأئمة الآخرين سوى ٥٠٠. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار نسبة المؤلفين إلى مجموع أصحاب الإمام، ونسبة كتاب الأصول إلى مجموع المؤلفين، فسوف يتبين لنا إجمالاً أن تاريخ تأليف أكثر الأصول كان في زمان الإمام الصادق (ع) ^{٥٩}.

في محاولة للتوفيق بين قول الشيخ المفيد وكبار علماء الإمامية الآخرين، يقول صاحب «أعيان الشيعة»: «بقولنا كون عدد الأصول اربعمئة، يمكن الجمع بين الكلامين بقولنا إن أصولاً اربعمئة قد رويت عن جميع الأئمة (ع) وإن أصولاً اربعمئة أخرى قد رويت عن الامام الصادق (ع) وحده» ^{٦٠}.

إلا أن هذا التوفيق يبدو بعيداً، إذ في هذه الحالة يكون مجموع عدد الأصول ٨٠٠. وبالنظر إلى أن عصر الإمام الصادق (ع) كان جزءاً من عصر سائر الأئمة (ع) فيلزم من ذلك أن يكون عدد ما كتب من الأصول في عصر الأئمة (ع)، خلافاً لقول الشيخ المفيد، أكثر من ٤٠٠ أصل، هذا فضلاً عن أن مثل هذا العدد لم يقل به أحد من علماء الإمامية، إذ لو كان هذا صحيحاً لنقلت إلينا أخباره.

والاعتراض الآخر هو أن معظم أصحاب الأصول، كما سبق قوله، هم من أصحاب الإمام الصادق (ع)، وافترض وجود ٤٠٠ أصل بين أصحاب سائر الأئمة (ع) خلاف البديهيات الأولية في تاريخ تدوين أحاديث الشيعة.

أصحاب الأصول

سبق القول إن فترة إمامة الإمام الباقر (ع) والإمام الصادق (ع) اتسمت بطروف ملائمة

لنشر أقوال أهل البيت (ع) و معارفهم. في هذه الفترة كان العلماء والرواة الشيعة في أمان من دسائس الاعداء، وعرفوا بين الناس بأنهم من محبي أهل البيت (ع) وولايتهم، ولم يكن هناك ما يعترض طريق الأئمة المعصومين (ع) في نشر الاحكام، وكان الشيعة يحضرون مجالسهم العامة والخاصة للتزود من علومهم، واستطاعوا خلال تلك الفترة القصيرة أن يدونوا مصنفاتهم عن قادتهم، وكان لمساعدتهم تلك أكبر الأثر في نشر علوم آل محمد (ص).

وقد وردت تراجم هؤلاء بعد ذلك في كتب الرجال القديمة، مثل كتاب «رجال» عبدالله بن جبلة الكناني (توفي ٢١٩هـ) و«مشيخة» حسن بن محبوب (توفي ٢٢٤هـ) و«رجال» حسن بن فضال (توفي ٢٢٤هـ) و«رجال» ابنه علي بن حسن، و«رجال» محمد بن خالد البرقي، و«رجال» ابنه احمد بن محمد بن خالد (توفي ٢٧٤هـ) و«رجال» احمد العيقي (توفي ٢٨٠هـ) إلا أن هذه الكتب، كما جاء في فهرست الشيخ الطوسي، لا تضم جميع اسمائهم، لذلك فقدت أسماء كثيرين من أصحاب الأصول، ولم يذكر الشيخ الطوسي سوى تراجم عدد قليل من الذين اشتهروا بأنهم من أصحاب الأصول، فذكر بعضهم في رجاله وبعضهم في فهرسته. أما الرواة الآخرون الأجلاء من الشيعة، الذين عاشوا قبلهم أو بعدهم، ولعل عددهم كان مساوياً لهم أو أكثر منهم، فقد كانت ظروفهم القاسية وحالتهم السياسية الصعبة قد جعلتهم يعيشون في الخفاء بعيدين عن الأئمة (ع)، بحيث لم يستطع إلا القليل النادر منهم أن يتلقى بعض معلوماته شفاهاً منهم. ولهذا السبب لم يظهر منهم سوى عدد قليل من الكتب، وقد ورد ذكرهم في كتب الرجال المذكورة آنفاً. غير أن كبار المحدثين الشيعة الذين عاشوا في الخفاء كانوا يكتفون بأخذ الأحاديث من رواة يثقون بهم ويكتبونها عندهم، وكثير منهم كان يفارق الدنيا وهو في حالة الاختفاء ولم يبق لنا من آثارهم شيء سوى ما ورد ذكره في الأسانيد والأحاديث، ولا نعرف شيئاً عن أحوالهم ومكانتهم سوى ما يذكره الذي أخذ الأحاديث منهم ورواها عنهم^{٦١}.

وبعد كتب الرجال التي سبق ذكرها، كانت هناك كتب أخرى في هذا الباب، مثل كتاب حميد بن دهقان (توفي ٣١٠هـ) و«رجال» الكشي (توفي ٣٢٨هـ) و«رجال» الكليني

(توفي ٣٢٩هـ) و«رجال» أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة (٢٤٩-٣٣٣هـ) الذي أورد في كتابه أسماء ٤٠٠ من أصحاب الإمام الصادق (ع) الموثوق بهم، وقد ذكرهم أيضاً الشيخ الطوسي في رجاله، وكذلك ذكرهم الحاج ميرزا حسن النوري في «خاتمة المستدرک» وشرح أحوالهم بصورة مفصلة. بعد ذلك، وحتى القرن الخامس الهجري، كتبت كتب في الرجال تعد من الأصول بين كتب الرجال، مثل «رجال» النجاشي، و«اختيار معرفة الرجال» للكشي و«رجال» الشيخ الطوسي وفهرسته، وكتاب «الضعفاء» المنسوب إلى الغضائري، وقد جمعهم وغيرهم الاسترابادي في كتابه «منهج المقال».

بالتدقيق في كتب الرجال والفهارس المذكورة يمكن التوصل إلى معرفة عدد من أصحاب الأصول. وتجنباً للإطالة نكتفي في هذا البحث بذكر أصحاب الأصول الذين ما زالت أصولهم باقية، ونرجع القارئ الكريم إلى «الذريعة» بالإضافة إلى المصادر التي سبق ذكرها. وهؤلاء هم: زيد بن زراد، أبو سعيد عباد العصفوري، زيد الرسي، جعفر بن محمد بن شريح الحضرمي، عاصم بن حميد الحنط، محمد بن مثنى الحضرمي، جعفر بن محمد القرشي، عبد الملك بن حكيم، مثنى بن وليد الحنط، خلاد السندي، حسين بن عثمان بن شريك، سلام بن أبي عمرو، عبدالله بن يحيى الكاملي، علي بن أسباط الذي تعتبر «نواده» من الأصول، عبدالله صاحب أصل يعرف باسم «الديات»، ودرست بن أبي منصور الذي بقي جزء من كتابه الذي اعتبر من الأصول^{٦٢}.

عاقبة الأصول

يقول الشهيد الثاني في هذا الباب: «استقر أمر العلماء القدامى على مجموعة الأبعامة الروائية التي جمعها ٤٠٠ كاتب، وأطلقوا عليها اسم الأصول واعتمدوها. وعلى مر الزمان أصاب تلك الأصول التلف، وقام فريق بتلخيصها وإدراجها في مؤلفاتهم الخاصة لتيسير الوصول إلى الروايات. إن أفضل كتب الأحاديث المجموعة هي: «الكافي» لمحمد بن يعقوب الكليني (المتوفى ٣٢٨ أو ٣٢٩هـ)، و«التهذيب» للشيخ أبي جعفر الطوسي

(المتوفى ٤٦٠ هـ)، وهما من الكتب التي لا يستغني الإنسان بأحدهما عن الآخر، إذ إن «الكافي» يجمع بين دفتيه نصوص أحاديث مختلفة، بينما «التهذيب» يختص بالأحكام الشرعية. والكتاب الآخر هو «الاستبصار» الذي وردت أكثر أحاديثه في «التهذيب»، لذلك يمكن الاستغناء عنه بوجود كتاب «التهذيب». وعلى الرغم من أن «الاستبصار» يعقد بحثاً عن الجمع بين الأخبار المتعارضة، إلا أنه بحث خارج عن أصل الحديث. والكتاب الآخر هو «من لا يحضره الفقيه» وهو كتاب جيد، إلا أن معظم أحاديثه موجودة في «الكافي» و «التهذيب»^{٦٣}.

لا بد من القول إن بعض كتب الأصول ما زالت باقية حتى الآن كما سبق ذكرها من قبل، وبعضها الآخر أدخل في الكتب الروائية القديمة بحذفها، مبوبة ومنظمة. والسبب في تنظيم الأصول وتهذيبها هم تسهيل جعل الأحاديث في متناول الأيدي والرجوع إليها، وذلك لأن أكثرها من أحاديث الأئمة (ع) والتي كانوا يلقونها على طلابهم في شتى المواضيع، أو يجيبون بها عن أسئلة تتعلق بمختلف أبواب الفقه.

لذلك فإن قول الشيخ الطوسي في الفهرست، في ترجمة أحمد بن محمد بن نوح: «وله كتب في الفقه على ترتيب الأصول»^{٦٤}. لا يقصد منه القول إن لكتب الأصول ترتيباً خاصاً، بل أراد أن يقول إن كتبه الفقهية ليست على غرار ترتيب أبواب الفقه الذي اتبعه القدامى في مجموعاتهم الفقهية، بل كتبت على أساس نظام الأصول الذي كان يفتقر إلى ترتيب خاص به.

بعد جمع الأصول في مجموعات روائية، ضعفت الرغبة في استنساخها لصعوبة الاستفادة منها، ولذلك أصبحت نسخ الأصول نادرة الوجود، واختفت نسخها القديمة بالتدريج. وعند احتراق مكتبة شابور لأول مرة عند دخول طغرل بيك - أول ملك سلجوقي - إلى بغداد سنة ٤٤٨ هـ عرضت كتب الأصول في هذه المكتبة إلى التلف. إلا أن هذه الحادثة وقعت بعد تأليف «التهذيب» و «الاستبصار» اللذين تم تأليفهما من كتب الأصول. بعد هذه الحادثة انتقل الشيخ الطوسي من الكرخ إلى النجف التي أحالها خلال ١٢ سنة إلى مركز للعلوم الدينية، وتوفي في المدينة نفسها في ٤٦٠ هـ.

بقيت كتب الأصول، في معظمها، على الحال التي كانت عليها حتى زمان محمد بن إدريس الحلي الذي اعتمد في كتابة جانب من كتابه «مستطرفات السرائر» على تلك الأصول. وبقي قسم منها عند السيد رضي الدين بن طاووس (توفي ٦٦٤هـ) حسب قوله هو في «كشف المحجة»، فكان يقتبس منها في كتبه المختلفة. ثم أصاب النسخ الأربعمائة من الأصول التلف والفقدان بحيث لا يمكن العثور اليوم إلا على القليل منها. بالطبع، ربما كان بعضها ما يزال موجوداً في بعض أركان العالم وزواياه، مما لا علم لنا به.^{٦٥} ■

الهوامش

* ترجم هذا المقال عن مجلة «مسجد» الفارسية، العدد ٣٢.

١. الإمام، السيد كاظم: «مرحلة بداية الفقه وفقهاء الامامية في الصدر الأول، والأصول الأربعمائة». المهرجان الألفي للشيخ الطوسي (بدون تاريخ)، ص ٣٧٤ - ٣٧٦.
٢. الأمين، السيد حسن: «دائرة المعارف الإسلامية الشيعية»، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٦هـ، ج ٢، ص ٣٣.
٣. البهبهاني، وحيد: «الفوائد الرجالية» بسعي السيد محمد صادق بحر العلوم، مطبعة الآداب، النجف، ١٣٨٨هـ، ص ٣٤.
٤. ذكر في «الذريعة» بين أصحاب الأصول، بعد ذكر مبحث تعريف الأصول الأربعمائة.
٥. الطهراني، آقا بزرگ: «الذريعة»، دار الاضواء، بيروت، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ج ٢، ص ١٢٥ و ١٢٦.
٦. محسني، محمد آصف: «بحوث في علم الرجال»، مطبعة سيد الشهداء، قم، ١٤٠٣هـ، ص ١٦٥ و ١٦٦.
٧. المامقاني، عبدالله: «تقيق المقال» (بدون تاريخ ولا مكان ولا مطبعة)، ص ١٦٠ و ١٦١ و

- موحد ابطحي، محمد علي: «تهذيب المقال» (بدون تاريخ ولا مكان الطبع)، ص ٨٩.
٨. «دائرة المعارف الإسلامية الشيعية»، ج ٢، ص ٣٣.
٩. الشيخ الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن: «الفهرست» بسعي السيد محمد صادق آل بحر العلوم، منشورات الشريف الرضي، قم (بدون تاريخ)، ص ١ و ٢.
١٠. «الفهرست» ص ٤١، ابن شهر آشوب المازندراني، محمد بن علي: «معالم العلماء»، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م، ص ٢٩.
١١. «دائرة المعارف الإسلامية الشيعية»، ج ٢، ص ٣٤.
١٢. «معالم العلماء»، ص ٣.
١٣. «تنقيح المقال»، ج ١، ص ١٥٩.
١٤. أي، كما سبق القول، نقل من «الذريعة»: «إن الكتاب اسم عام يشمل الأصل أيضا، لذلك فإن بيان الفرق بين الاثنين، على هذا النحو، لا يخلو من إشكال».
١٥. «تهذيب المقال»، ص ٨٩.
١٦. «الفهرست»، ص ٣٧.
١٧. «الفوائد الرجالية»، ص ٣٣ و ٣٤.
١٨. «تنقيح المقال»، ج ١، ص ١٦٠.
١٩. هذه العبارة مقتبسة من حديث يصرح فيه بلفظ «عن فلان» في سلسلة سند كل من الرواة، من دون أن يقول «سمعت» وما إلى ذلك في روايته. انظر «مدير شانه چي» ١٣٦٣ هـ. ش، ص ٥٧.
٢٠. «الفوائد الرجالية» ص ٣٣ و ٣٤.
٢١. «تنقيح المقال»، ج ١، ص ١٦٠.
- ٢٢ و ٢٣. «تهذيب المقال»، ص ٩٠.
٢٤. «دائرة المعارف الإسلامية الشيعية»، ج ٢، ص ٣٣.
٢٥. انظر بداية هذا المقال.
٢٦. يصدق هذا على جميع المحدثين من أصحاب الأصول الذين لهم، فضلا عن ذلك، كتاب أو

- كتب أخرى، وعددهم ليس بالقليل.
٢٧. «الفهرست»، ص ١١ و «دائرة المعارف الإسلامية الشيعية» ج ٢، ص ٣٤.
٢٨. «تقيق المقال»، ج ١، ص ١٦٠ و ١٦١.
٢٩. الشيخ البهائي، بهاء الدين محمد العالمي: «مشرق الشمس»، (بلا تاريخ ولا مكان الطبع)، ص ٣ و ٤.
٣٠. مير داماد، محمد باقر الحسيني: «الرواشح السماوية في شرح أحاديث الإمامية، مكتبة آية الله المرعشي، قم، ١٤٠٥ هـ، ص ٩٩.
- ٣١ و ٣٢. «الذريعة»، ج ٢، ص ١٢٧ و ١٢٨.
٣٣. «الرواشح السماوية في شرح أحاديث الإمامية»، ص ٩٨.
٣٤. «الذريعة»، ج ٢، ص ١٢٨.
٣٥. «تقيق المقال» ج ١، ص ١٤٢ و ١٤٣.
٣٦. نقل عن الإمامين الصادق والكاظم (ع)، ثم أصبح واقعياً ومن أهم دعائم هذه الفرقة. انظر: النجاشي، احمد بن علي: «رجال النجاشي» بسعي محمد جواد النائيني، دار الاضواء، بيروت، ١٤٠٨ هـ، ج ٢، ص ٦٩.
٣٧. زياد بن منذر، أبو الجارود الهمداني الخارقي الحوفي، مولاه، من أهالي الكوفة، تابعي من أصحاب الإمامين الباقر والصادق (ع) وروى عنهما، ولكن بعد خروج زيد، غير مذهبه وروى عنه. وهو رئيس الفرقة الجارودية وهي منسوبة اليه. ينقل الكشي رواية عن الامام الباقر (ع) في ذمه وصفه فيها بأنه (سُرحوب) (اسم شيطان أعمى يسكن البحار). محمد بن علي في «جامع الرواة»، مكتبة آية الله المرعشي، قم، ١٤٠٣ هـ، ج ٢، ص ٣٣٩.
٣٨. كان فطحي المذهب وله كتاب ضخم امتدحه الشيخ الطوسي. انظر: «الفهرست» ص ١١٧.
٣٩. يشير اليه الشيخ الطوسي تحت رقم ٤ من أصحاب الإمام الكاظم (ع) ويقول عنه إنه واقفي، ولكن المامقاني يعتبره إمامياً لأن النجاشي وثقه مرتين ولم يشر إلى كونه كان واقفياً. أنظر: «رجال النجاشي» ص ٤٣١ و ٤٣٢.
٤٠. «الفوائد الرجالية» ص ٣٥.



٤١. «دائرة المعارف الاسلامية الشيعية» ج ٢، ص ٣٩.
٤٢. «الفوائد الرجالية» ص ٣٥ و ٣٦.
٤٣. «رجال النجاشي» ج ١، ص ١٠٨.
٤٤. «الفهرست» ص ٥٤.
٤٥. «تنقيح المقال» ج ١، ص ١٧٩.
٤٦. «بحوث في علم الرجال» ص ١٦٧.
٤٧. الشهيد الثاني، زين الدين بن علي «الرعاية في علم الدراية» بسعي عبدالحسين محمد علي البقال، مكتبة آية الله المرعشي، قم، بلا تاريخ، ص ٧٢.
٤٨. المصدر نفسه، ص ٧٣.
٤٩. «بحوث في علم الرجال» ص ١٦٦ و ١٦٧.
٥٠. «الفهرست» ص ٣.
٥١. «الذريعة» ج ٢، ص ١٢٩. الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن، «أعلام الوري باعلام الهدى» بسعي علي اكبر الغفاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩ هـ، ص ٢٧٦ و ٢٧٧.
٥٢. المحقق الحلي، جعفر بن الحسن، «المعتبر في شرح المختصر» بلا تاريخ ولا مكان الطبع، ص ٥.
٥٣. ابن عبد الصمد، حسين، «الدراية» بلا تاريخ ولا مكان الطبع، ص ٤٠. الشهيد الأول، محمد بن جلال الدين المكي العاملي، «ذكرى الشيعة»، بلا تاريخ ولا مكان الطبع، ص ٥ و ٦.
٥٤. «الرواشح السماوية في شرح أحاديث الإمامية» ص ٩٨.
٥٥. «الفهرست» ص ١٤٢.
٥٦. المصدر نفسه، ص ٦٠.
٥٧. «دائرة المعارف الاسلامية الشيعية» ج ٢، ص ٤٠ و ٤١.
٥٨. «معالم العلماء» ص ٣.
٥٩. «الذريعة» ج ٢، ص ١٣٠ - ١٣٣.
٦٠. «دائرة المعارف الاسلامية الشيعية» ج ٢، ص ٤٠.

٦١. «الذريعة» ج ٢، ص ١٣٥ وما بعدها.
٦٢. «دائرة المعارف الإسلامية الشيعية» ج ٢، ص ٤٠ و ٤١.
٦٣. «الرعاية في علم الدراية» ص ٧٢ و ٧٣.
٦٤. «الفهرست» ص ٣٧.
٦٥. «الذريعة» ج ٢، ص ١٣٤ و ١٣٥.

